إجراءات أمنية مشددة أحاطت بقصر العدل

أكدوا احترامهم للمحكمة وطالبوا بضرورة وقف كل أشكال التصعيد والاحتكام إلى صناديق الانتخابات

نواب المجلس المبطل: حكم «الدستورية» في صالح الجميع.. وعلينا الامتثال

حماد: لا مجال للأخطاء الإجرائية إطلاقاً ويجب أن تتم الانتخابات وفق النظام الحالي

مبارك الخرينج مودعاً المجلس (تصوير: صالح محمد)

وبدوره قال مبارك النجارة: انه بنفس الجهد والسكينة في نجاحنا في الانتخابات نستقبل ايضاً حكم الدستورية، فاليوم فتحت صفحة جديدة وعلى الجميع ان يعيد ترتيب صفوفه والدخول في الانتخابات.

أكد النجارة انه يتقبل هذا الحكم برحابة صدر وابطال مجلسي امة مرتين بسبب اخطاء إجرائية يفتح المجال واسعاً لحسن المسؤولية وإدارة الدولة من قبل السلطة التنفيذية، فنحن امام اي شكل من الحكومة؟!.

ووجه رسالة اخرى للمعارضة فإما ان تكابر وتصر على ان يتغير النظام الانتخابي او نحكم عقولنا وضميرنا وان نخضع جميعاً لحكم المحكمة الدستورية.

وقال محمد الجبري: انه بعد حكم الدستورية نقبل به لأن اساس نزولنا للانتخابات كان على اساس اننا نسير في الاتجاه الصحيح تشريعياً ودستورياً داعياً الجميع الى قبول حكم المحكمة والقبول القضاء النزيه الذي اثبته انه نزيه وغير مسيس.

واضاف: نحن جئنا من الشارع وسنعود اليه، مبيناً انه من خلال هذا المجلس اقر كثير من القوانين التي تخدم المواطن اقتصادياً اجتماعياً وسياسياً وسنعود الى قواعدنا الانتخابية ولنحتكم الى الشارع.

من ناحيته اشار عبدالحميد دشتي الى عدم التطرق لطعون متعلقة بصلاحيات سمو الأمير باستخدام المادة 71 ما يعني ان الصوت الواحد محصن.

اضاف ان الطعن بمرسوم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات هو من قبلته المحكمة الدستورية، وبالتالي ترتب على ذلك ابطال الانتخابات، بالتبعية انتفاء الخصومة في نظر الطعون الاخرى.

وأكد دشتي إحترام احكام القضاء ومنها حكم «الدستورية» وتشكيلتها الحالية، مشيراً الى ان هذا هو قدر الكويت التي شهدت حلا متكررا ومتواترا للمجالس السابقة ودخلنا الان في ثقافة ابطال المجلس منها السلطة التنفيذية بالعبث في اتخاذ اجراءات تنسيق الانتخابات كانت سبباً في ابطال هذه الانتخابات من خلال افخاخ الحكومة التي اعطت القضاء فرصة قبول الطعون.

وقال لدينا سلطة تنفيذية ترتكب اخطاء وسلطة قضائية تبطل المجلس لذا علينا التوقف وتعديل قانون انشاء المحكمة الدستورية رقم 14 لسنة 1973 عبر مرسوم ضرورة ليكون من أبناء الأمة ومن أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية والسلطة القضائية وأبناء الشعب الثقات.

وتطرق دشتي الى اداء المجلس المبطل الذي حاول ما امكن ارسال رسائل الطمأنينة وانجاز ما عجزت عنه مجالس سابقة حتى يرتاح الناس ويشعروا بالأمان.

ورأى ان الكثيرين ومثيري الفتن يسعون لادخال الكويت في مستنقع القتال الطائفي، مشدداً على الاستقرار في مواجهة حالة الفراغ الصعبة التي سنعيشها في ظل الوضع المتأزم داخليا وخارجيا.

وقال دشتي: اننا نريد ان نسمع من سمو الأمير انه اوعز الى رئيس الحكومة باقالة رئيس الفتوى والتشريع المسؤول عن ابطال المجلس السابق وعن صدور مرسوم اللجنة الوطنية العليا للانتخابات.

اضاف: نناشد الأمير باقالة الحكومة غير الكفؤة في ادارة الدولة والتي اتخذت اجراءات تتعدى على السلطة التشريعية وخيارات الشعب مشيراً الى ان هناك عبثاً ادى الى استمرار تكتيكات الابطال بعد تكتيكات الحل.

ومن جهته قال النائب السابق سعدون حماد ان حكم المحكمة الدستورية كما هو متوقع وعلى الجميع الالتزام بهذا الحكم مؤكداً ان الحكم عنوان الحقيقة.

واوضح ان الانتخابات ستجرى خلال ستين يوماً من خلال قانون الصوت الواحد ابتداءً من اليوم «امس» وشدد حماد على ضرورة الا تكون هناك اخطاء اجرائية في الانتخابات المقبلة ولا مجال للأخطاء اطلاقا ويجب ان تجرى الانتخابات وفق النظام الحالي.

وقال النائب السابق فيصل الدويسان: اصدرت المحكمة الدستورية القول الفصل في هذه القضية الشائكة على أحر من الجمر، مؤكداً انه يقف وقفة اجلال واحترام وما قضت به من ابطال مجلس 2012، واوجع من اوجع فيستحق الاحترام لان الكويت هي الفائزة.

وحمل مسؤولية هذا الحكم لحكومة جابر المبارك التي عملت بطريقة ادت الى بطلان المجلس وعليها تحمل التبعات السياسية، ناصحاً المبارك بان جهاز الفتوى والتشريع قد ادخل البلد في متاهات كثيرة ولذلك عليها أن تتحمل مسؤوليتها وان تتخذ الإجراءات اللازمة بحق هذه الإدارة.

واضاف انه خلال ستة ونصف يمر على الكويت مجلسان مبطلان وهو امر موجع للكويت ولذلك على الحكومة ان تقدم استقالتها وتبني دماء جديدة لبناء كويت جديدة، املاً ان يحفظ الله الكويت وعلى الشعب ان يحاسب النواب من جديد على اعمالهم سواء كانت ايجابية او سلبية.

لقد تم حل النصف الآخر من المجلس أملاً ان يأتي مجلس وحكومة يتحملان مسؤوليتهما في بناء كويت جديدة.

وزاد: ان ذلك يشكف عن سوء الجهاز القانوني للحكومة وبعد ذلك القرار هو لصاحب السمو ومجلس 2009 يلقي بتبعاته على الحياة السياسية علي الكويت، مطالبا بألا يساس الشعب الكويت من ممارسة الديمقراطية وعلى الجهاز القانوني في الحكومة ان يتقدم باستقالته.

من جانبه قال عبدالله المعيوف انه يؤمن بالديمقراطية ونزاهة القضاء الكويتي معتبراً ان حكم الدستورية «تاج على رأسه» وهو رسالة واضحة بان القضاء الكويتي ليس مسيسا او مجبرا وهو جاء لصالح الديمقراطية الكويتية، وسنعود الى الشارع وهو شيء طيب ومقبول.

واكد ان تحصين الصوت الواحد في صالح الديمقراطية والشعب لاختيار من رأى فيه الخير، وعلى الفريق القانوني التابع للحكومة ان يتسقيل، متمنيا ان يساهم الجميع في الانتخابات القادمة وان نتحرك وفق منطق وعقلانية فالمحكمة فصلت في أمر جدلي ونحن نؤمن بأن القضاء عادل، ومطالباً المعارضة ان يبتعدوا عن تأجيج الشارع واذا كان الحكم في مصلحة الكويت والشعب فلا مانع لدينا من العودة الى الشارع.

> **المري: القضاء أثبت أنه نزيه وغير مسيس وهذا أبلغ رد على المشككين بصدور الحكم**
>
> **الجبري: جئنا من الشارع وسنعود إليه .. والمجلس أقر الكثير من القوانين التي تخدم المواطن**
>
> **نقبل بحكم المحكمة الدستورية ونثق في قضائنا النزيه وجئنا من الشارع والشعب وسنعود إلى الشعب**

واضاف ان المجلس المبطل الحالي أنجز ما لم يحققه اي مجلس آخر وتعاملنا مع طموحات الشعب معاملة واضحة واجتهدنا وقال ان الشعب الكويتي قادر على التمييز بين من يعمل لمصلحة الشعب الكويت ومن يعمل لمصلحته الشخصية.

وتمنى على الجميع سواءً كانوا البرتقالي او الأزرق ان يشاركوا في الانتخابات القادمة، فنحن اختلفنا على اجراءات او مراسيم فلن نختلف عن حب الكويت، ونثق في القضاء الكويتي وسنعمل على تنفيذ حكم المحكمة الدستورية من الآن وسنفتح صفحة جديدة ملؤها الحب وبعيدة عن الكراهية.

ومن جانبه قال عضو المجلس المبطل عبدالله التميمي: ان حكم المحكمة يحترم وكما في السابق لازلنا باقين على العهد ولا نصدر بيانات فيها تهجم والقضاء سلطة واحكامه تحترم.

واضاف: لقد قدمنا خلال ستة شهور ماضية من خلال الرقابة والتشريع ما استطعنا ان نقدمه والكويت تزخر برجالها ولا رجوع للماضي بل السير للأمام مشيراً الى ان المرحلة القادمة حساسة واستراتيجية.

وبين التميمي ان المجلس تم ابطاله ونحن نحترم الحكم ونرفع بالاستقرار الذي شهدناه خلال الفترة الماضية بخلاف الثلاث سنوات الماضية ولن نذهب للساحات الترابية او نصدر البيانات التي فيها نفس غير وطني، مؤكداً ان الفائز في الانتخابات القادمة هي الكويت برجالها ستمضي الى الامام والشعب ينتظر ان نرد له الجميل ونقول للشعب الكويتي ان الكويت في استقرار مستمر بفضل الله ثم قيادة سمو الامير الحكيمة.

ومن جانبه اشاد النائب السابق حسين الحريتي بحكم المحكمة الدستورية مشدداً على ضرورة الالتزام بما خلصت اليه المحكمة.

وقال الحريتي: ان المحكمة الدستورية بهذا الحكم قد بسطت رقابتها على حالة الضرورة وبعثت برسائل اطمئنان لكل من يتخوف من مراسيم الضرورة وعدم مواءمتها للدستور.

واكد الحريتي: ان المحكمة الدستورية هي صمام الامان للحفاظ على الدستور وهي التي تراقب دستورية القوانين ومراسيم الضرورة ومدى مواءمتها مع نصوص الدستور.

وقال الحريتي: اننا نجل ونحترم قضاءنا الذي اثبت نزاهته وحياديته وانحيازه للدستور.

من جهته أثنى النائب السابق مبارك الخرينج على قرار المحكمة الدستورية الذي يعد مكسباً للجميع لأننا ارتضينا ان نكون في دولة المؤسسات القانونية والدستورية: مؤكداً ان «الحقبة الماضية لمسنا تعاوناً مثمراً مع سمو رئيس مجلس الوزراء واعضاء حكومته وكذلك كان هناك توافق وتعاون نيابي مع الاخ علي الراشد والنواب الآخرين في المجلس المبطل»، مثمناً دور الأمانة العامة لمجلس الامة وامينها العام وجميع العاملين فيها.

وبشأن ترشحه للانتخابات القادمة قال الخرينج: انا بصدد عقد اجتماعات مع القواعد الانتخابية في الدائرة الرابعة ومع ابناء العمومة.

مشيراً الى ان الانتخابات تتطلب جهداً ومشاورات لابد من اجرائها.

وقال الخرينج ان الكويت بلد المؤسسات وان الجميع تحت القانون والامتثال له واننا بفضل الله ننعم بقضاء نزيه نفتخر ونعتز به متمنياً ان تكون المرحلة القادمة للازدهار والاستقرار للكويت في مختلف قطاعاتها واسأل الله ان يحفظ الكويت واهلها وكل من يعيش على ارضها الطيبة تحت رعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد وولي عهده الأمين سمو الشيخ نواف الأحمد.

> **دشتي: هذا هو قدر الكويت التي شهدت حلاً متكرراً ومتواتراً للمجالس السابقة بسبب «فخاخ» الحكومة**
>
> **لاري: نتوقع دعوة للانتخابات وفقا للصوت الواحد بعدما حصنته الدستورية وهناك فرصة لمشاركة شعبية واسعة**
>
> **النجادة: اليوم فتحت صفحة جديدة وعلى الجميع إعادة ترتيب صفوفه والدخول في الانتخابات**
>
> **المعيوف: نتمنى الابتعاد عن التأجيج .. والعودة إلى الشارع شيء طيب وتثبيت الصوت الواحد في صالح الديمقراطية**
>
> **الدويسان: تم حلق نصف الشارب الآخر من المجلس وعلى الحكومة تحمل مسؤوليتها في بناء كويت جديدة**
>
> **التميمي: لن نذهب للساحات أو نصدر بيانات فيها نفس غير وطني والفائز في الانتخابات القادمة هي الكويت**
>
> **الحريتي: المحكمة بسطت رقابتها على حالة الضرورة وبعثت برسائل اطمئنان لكل المتخوفين**

الأمن قبض على أحد المواطنين رفع لافتة تطالب بوقف ترحيل الوافدين

نواب وإعلاميون يتابعون حكم المحكمة

السكرتارية يرفعون متعلقات النواب السابقين